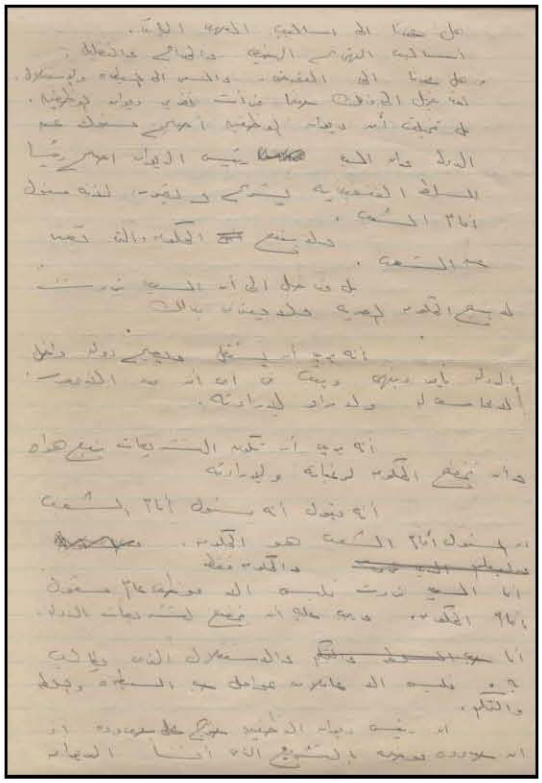

هل عدنا إلى أساليب العهد البائد..

أساليب التهريج الرخيص والخداع والتضليل ؟!

هل عدنا إلى الفوضى والسعى إلى السيطرة والاستغلال ؟!

لقد خيل إلى ذلك، حينما قرأت تقرير ديوان الموظفين، بل تخيلت أن ديوان الموظفين أصبح مسئولا عن الدولة، وأن السيد رئيس الديوان أصبح رئيسا للسلطة التنفيذية يشرع ويقرر؛ لأنه مسئول أمام الشعب، ولا يتبع الحكومة التى تعبر عن الشعب، بل قد خيل إلى أن السيد ثروت[1] لا يتبع الحكومة المصرية، ولا يعترف بذلك.

إنه يريد أن يستقل ويصبح دولة داخل الدولة؛ يأمر وينهى ويبت فى أى أمر من الأمور، لا محاسب له، ولا راد لارادته.

إنه يريد أن تكون التشريعات تبع هواه، وأن تخضع الحكومة لرغباته ولإرادته.

إنه يقول: إنه مسئول أمام الشعب!

إن المسئول أمام الشعب هو الحكومة.. والحكومة فقط، أما السيد ثروت، فليس إلا موظف عام مسئول أمام الحكومة، ويجب عليه أن يخضع لتشريعات الدولة. أما والاستقلال الذى يطالب به، فليس إلا عاملا من عوامل حب السيطرة والسلطة والتحكم.

إن رئيس ديوان الموظفين خرج على حدوده؛ إذ أن حدوده موضحة بالتشريع الذى أنشأ الديوان.

(١) إسماعيل عبد الخالق ثروت.

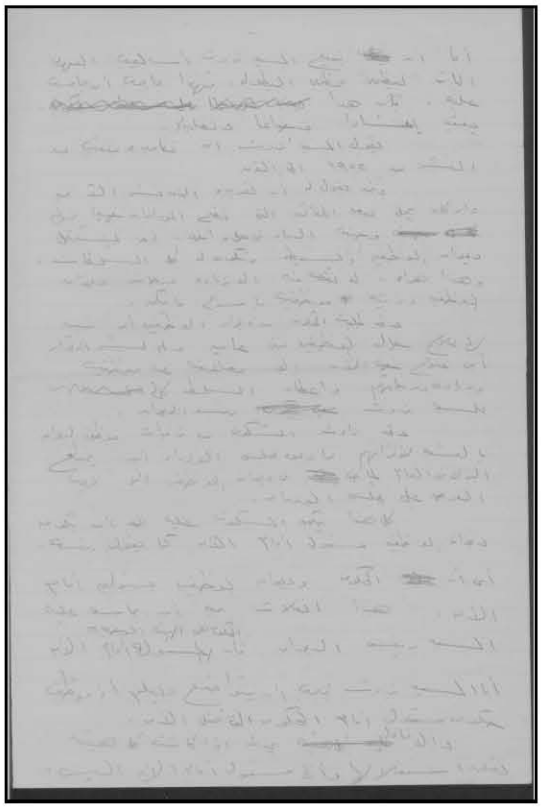

أما أن يتبع السيد ثروت أساليب العهد البائد؛ ليظهر بمظهر البطولة، فهذا ما يجب أن يحاسب عليه، فإن هذا يعتبر إفسادا وخداعا وتضليلا.

يقول السيد ثروت: إن تقاريره منعت من النشر من ١٩٥٢ الى الآن.

ونحن نقول له: إن تقريره الذى نشر الآن، وإن كان يحمل بعض الحقائق التى تفضح الوزارات جميعا فيها، وصفت الدواء فى حل واحد؛ أن يستقل ديوان الموظفين، ويسيطر، ويكون له كل السلطات.

وهذا هراء.. لا يقصد منه الا زيادة درجات ديوان الموظفين، وترقية موظفيه بأسرع ما يمكن.

وقد طلبت الحكومة من ديوان الموظفين أن يبين لها علاج حالة الموظفين منذ عامين؛ ولم يشر الديوان بأى علاج حتى الآن، إلا مضاعفة عدد موظفيه، وزيادة درجاتهم، وإعطاء السلطة كلها للسيد ثروت.. رئيس الديوان.

وقد زادت الشكوى من ترقيات موظفى الديوان بالنسبة لأقرانهم؛ مما دعى مجلس الوزراء أن يمنع الترقى فى العام الماضى فى ديوان الموظفين، الا بعد العرض على مجلس الوزراء.

كل هذا يمكن السكوت عليه، الا أن يكون ديوان الموظفين مسئول أمام الأمة، كما يقول رئيسه؛ أى أن الحكومة وديوان الموظفين مسئولين أمام الأمة!

هذا انفلات يجب أن يحاسب عليه السيد رئيس الديوان، فإن الحكومة هى الهيئة الوحيدة المسئولة أمام الأمة. أما السيد ثروت، فيجب أن يتواضع، ويعلم أنه موظف حكومى مسئول أمام الحكومة التى تمثل الأمة.

وإلا ماذا يحدث إذا كانت كل هيئة تعلن استقلالها، وأنها مسئولة أمام الأمة؟! أليس من الأنسب فى هذه الحال أن تكون كل مصلحة حكومة مستقلة ؟!

هذه هى أساليب العهد البائد، المبنية على الخداع والتضليل وعدم الأمانة.

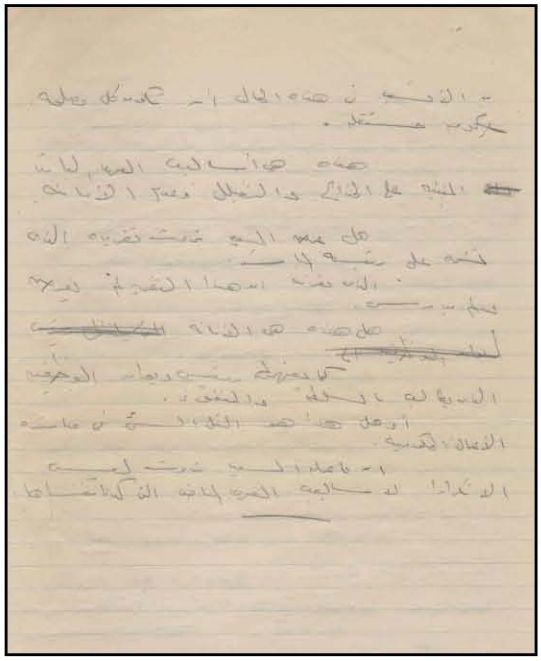

هل عرض السيد ثروت تقريره الذى نشره على رئيسه المباشر؟ الذى نعرفه أن هذا التقرير لم يعرض، ولم يدرس.

هل هذه هى الأمانة، كما يفهمها رئيس ديوان الموظفين، الذى يطالب بالسلطة والنفوذ؟!

أو هل هذا هو المثل السيء فى مباشرة الأعمال الحكومية ؟!

إن ما عمله السيد ثروت .. ليس إلا تكرارا لأساليب العهد الماضى التى كدنا ننساها.